الأنباء
السبت 8 أغسطس 2015

واشنطن: ندعم كل القوى التي تحارب تنظيم الدولة في سورية

«داعش» يخطف عشرات المدنيين من «القريتين» في حمص

بيروت ـ أ.ف.پ: قام متطرفو تنظيم الدولة الاسلامية «داعش» بخطف أكثر من 123 مدنيا من مدينة القريتين الاستراتيجية في حمص التي استولى عليها قبل يومين. وافاد المرصد السوري لحقوق الانسان أمس بحسب وكالة فرانس برس بأن داعش «قام بخطف 170 سنيا واكثر من 60 مسيحيا بتهمة التخابر مع النظام وذلك خلال عملية مداهمة لمدينة القريتين التي استولوا عليها الاربعاء».

وذكر مسيحيون يتحدرون من المدينة ويسكنون في دمشق أن 18 ألف سني والفي مسيحي من الطائفة السريانية، الكاثوليك والارثوذكس، كانوا يقطنون في المدينة قبل اندلاع الاحتجاجات ضد النظام الا انه لم يبق منهم سوى 300 مسيحي قبل هجوم تنظيم داعش عليها.

واوضح المرصد ان التنظيم كان بحوزته لائحة تضم اسماء اشخاص مطلوبين الا انهم قاموا باعتقال عائلات بأكملها كانت تنوي الفرار. وتحظى مدينة القريتين بأهمية استراتيجية لوجودها على طريق يربط مدينة تدمر الاثرية التي سيطر التنظيم الجهادي عليها في 21 مايو بريف القلمون الشرقي في محافظة دمشق.

من جهة أخرى، شددت الولايات المتحدة، على دعمها جميع القوات المحاربة لتنظيم داعش في سورية، مشيرة الى أن ذلك سيكون «أنشط وأسرع وأفضل، حالما يبدأ الطيران الأميركي بإطلاق غاراته الجوية من قاعدة إنجرليك في تركيا». وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية، مارك تونر، في الموجز الصحافي اليومي، من واشنطن «نحن ندعم القوات التي تحارب داعش في سورية، بما في ذلك الأكراد والعرب وحتى التركمان السوريين، الذين يقاتلون التنظيم، شمال سورية».

ورفض تونر اعتبار اتفاق بلاده مع تركيا بخصوص استخدام قاعدة إنجرليك الجوية «خيانة» للقوات الكردية في سورية.

وأضاف «لقد كنا واضحين مع الحكومة التركية بخصوص هذه القوات الكردية المحاربة لداعش، يجب عدم التحرش بها أو إطلاق النار عليها»، مشددا على أن ذلك «لا يشمل (بي. كا.كا) المصنف كمنظمة إرهابية أجنبية».

ورفض المسؤول الأميركي فكرة مشاركة إيران في التحالف ضد داعش، قائلا «إذا كانت إيران تستطيع أن تلعب دورا بناء (في الأزمة السورية)، فسيكون دورا لا تدعم فيه نظام الأسد»، مضيفا «نظام الأسد أساس كل الشر هنا، لقد أوجد الظروف التي نجد نحن أنفسنا، وبصراحة، حتى الشعب السوري المسكين يعيشها الآن، لذا فإن الدعم العلني أو السري لذلك النظام لايمكن أن يشكل بداية» لمساهمة إيران في التحالف الدولي لمحاربة داعش.

النار تشتعل في احد ابراج محطة زيزون الكهربائية بعد غارة جوية اثر سيطرة مقاتلي المعارضة عليها أمس الاول (رويترز)

تركيا تواصل تعزيزاتها على الحدود مع سورية

عواصم ـ وكالات: واصل الجيش التركي إرسال تعزيزات عسكرية إلى المناطق الحدودية مع سورية جنوبي البلاد.

وذكرت وكالة أنباء الأناضول الرسمية أن الجيش التركي نشر دبابات على حدود منطقة في ولاية (شيرناك) جنوب شرقي البلاد وتشرف على الحدود مع سورية قرب بلدة (نصيبين) في ظل إجراءات أمنية مشددة، وأوضحت الوكالة أن دوريات للجيش تسير بمركبات مدرعة على طول الحدود مع سورية.

وفي هذا السياق، قتل شخصان واصيب عدة اشخاص اخرين في اشتباكات جديدة اندلعت ليلة امس الاول في جنوب شرق تركيا المضطرب.

وذكر موقع خبر ترك الالكتروني ان الوفيات وقعت في سيلوبي قرب الحدود مع العراق وسورية في اقصى الشرق.

من جهة اخرى، ألقت قوات الأمن التركية، فجر أمس، القبض على 17 شخصا، يشتبه في إنتمائهم لتنظيم الدولة الاسلامية «داعش»، في عمليات دهم، بمدينة مانيسا، غربي البلاد، كما شنت حملات استهدفت عناصر حزب العمال الكردستاني(بي كيه كيه) في العاصمة انقرة.

وقالت الاناضول ان قوات الدرك شنت خمس عمليات أمنية متزامنة في العاصمة أنقرة، على مناطق يشتبه بأنها تؤوي عناصر تتبع حزب العمال الكردستاني.

سياسيا، نفى الناطق باسم الخارجية التركية طانجو بيلغيج، انخراط بلاده في خطة روسية للتعامل مع تنظيم «داعش»، مشيرا أن بلاده تشارك فقط في الحملة الدولية المشتركة التي تقودها واشنطن.

جاء ذلك، في مؤتمر صحافي عقده أمس، في مقر الوزارة بالعاصمة أنقرة ردا على سؤال فيما إذا كانت موسكو، قد عرضت خطة حل جديدة بخصوص سورية، خلال لقاء وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، ونظيره الروسي سيرغي لافروف، مؤخرا في ماليزيا، إذ أشار بيلغيج إلى وجود خطة روسية مقترحة بخصوص محاربة «داعش».

وحول الخبر الذي تناقلته وسائل إعلام، ادعت فيه «مطالبة الرئيس الأميركي باراك أوباما، تركيا، بالتركيز على (تنظيم) داعش بدلا من (منظمة) بي كا كا»، شدد بيلغيج عدم وجود أي علاقة بين عنوان الخبر ومضمونه.

مصادر لـ «الأنباء»: «المستقبل» رفض التمديد للعمداء تحاشياً للتضخم

عون يلوّح بالتصعيد اليوم وحلفاؤه ينصحونه بـ «الغضب المضبوط»

بيروت ـ عمر حبنجر

خلافا للتوقعات، فإن الغضب الذي اثاره قرار وزير الدفاع سمير مقبل بتأخير تسريح قائد الجيش العماد جان قهوجي ورئيس الاركان اللواء وليد سلمان وامين عام مجلس الدفاع اللواء محمد خير مدة سنة كاملة لم يكن بحجم التهديدات التي اطلقها التيار الوطني الحر قبل صدوره والتي شملت النزول الى الشوارع والبقاء فيها فيما يشبه العصيان، واذ بدلا من دعوة كتلة التغيير والاصلاح الى اجتماع فوري واستثنائي لتنفيذ ما لوحت به قبل صدور القرار، وجهت الدعوة الى هذا الاجتماع اليوم بعد ان يكون برد الجرح ومن ضرب ضرب ومن هرب هرب. وواضح ان «الغضب المضبوط» الذي عبرت عنه وسائل اعلام تيار العماد عون مردود الى حسابات الحليف حزب الله المختلفة في هذه المرحلة.

قناة «المنار» الناطقة بلسان حزب الله كشفت عن موافقة العماد ميشال عون على رفع سن تقاعد القادة العسكريين في اطار تسوية تتناول كما يبدو رفع سن خدمة العمداء، الا انه فوجئ بقرار وزير الدفاع.

وتقول «المنار» ان رد التيار الوطني الحر متوقع اليوم، مفسحا المجال امام المبادرات لتدارك الموقف ومعالجة هذا الخرق لـ «مبدأ الشراكة الوطنية».

القناة البرتقالية الـ OTV الناطقة بلسان التيار العوني علقت على قرار وزير الدفاع بالقول: واخيرا فعلوها، جريمة ضرب مؤسسة الجيش وتفريغ المجلس العسكري وقتل حقوق مئات الضباط من الطموح المشروع للترقي وحمل المسؤولية، كل هذا انجزها «بشطبة» قلم من يقف خلف سمير مقبل والذي خلف واجهة مقبل كثر.

واضافت: هكذا اعتبر البعض انها الفرصة السانحة للقضاء نهائيا على ميشال عون، لا رئاسة ولا قيادة جيش ولا قانون انتخابات جديدا ولا حقوق، انها اللحظة التي انتظروها ربع قرن، ولا تراجع قبل كسر عظمه وتكسير رأسه، وكل الباقي مؤجل للتفرغ لمعركة عون. وختمت الـ OTV بالقول: ان غد لناظره قريب.

لكن حلفاء عون في 8 آذار تبلغوا نيته القيام بتحرك شعبي احتجاجي واسع الاسبوع المقبل وانه لن يسكت عن «الانقلاب» الحاصل، وقالت اوساط عون: لقد عطلوا الحل الذي سعى اليه وزير الداخلية والمدير العام للامن العام، ويقضي بتعديل قانون الدفاع الوطني لرفع سن تقاعد الضباط ثلاث سنوات بحجة الكلفة او التخمة او الهيكلية، ونفذوا انقلابهم، واكدت الاوساط ان العماد عون هو من يحدد التوقيت والمكان وحجم التحرك.

وقال قيادي التيار العوني لصحيفة «اللواء» ان الرد سيكون تصاعديا، لقد تعرضنا لخدعة.

وفي معلومات «الأنباء» ان موضوع التعيينات العسكرية كان محور اللقاء السادس عشر بين تيار المستقبل وحزب الله في عين التينة مؤخرا، وان الحزب طلب من «المستقبل» السير في تسوية تعديل قانون الدفاع برفع سن تقاعد الضباط، لكن فريق المستقبل رفض، تحاشيا لارهاق خزينة الدولة او العبث بهيكلية المؤسسة العسكرية من اجل تأخير تسريح احد الضباط، كما ان قيادة الجيش ترفض الأمر. وعلم في هذا السياق ان عون تبلغ عبر القنوات الديبلوماسية موقفا اميركيا روسيا يدعو الى الحكمة والابتعاد عن الشارع، وعن كل ما من شأنه هز الاستقرار، كما تبلغت اوساط التيار ان لدى الجيش تعليمات بالتصدي لأي مس بالاستقرار.

الوزير محمد فنيش اكد ان حزب الله ثابت على موقفه المتضامن مع العماد عون، وذكر لصحيفة «الجمهورية» ان المسألة ليست شخصية مع العماد جان قهوجي.

وفي تغريدة على تويتر للقيادي السابق في التيار الوطني الحر الياس الزغبي قال: الآن عيونكم على دونكيشوت الكرسي، بعد قرار التمديد لقائد الجيش، انتظروه عند طواحين بيروت مع حفنة من البسطاء، وتفرجوا على ضرب السيوف في الهواء.

وزير الدفاع سمير مقبل خلال زيارته قائد الجيش العماد جان قهوجي في مكتبه في اليرزة (محمود الطويل)

استعدادات الجيش الإسرائيلي للحرب المقبلة مع حزب الله

بيروت: يسود تقدير في الأوساط الإسرائيلية أن تورط حزب الله في القتال في سورية ودفعه بأكثر من 8000 مقاتل الى الساحة السورية، والخسائر البشرية الكبيرة التي تكبدها، تجعل الحزب لا يرغب في التورط في حرب أخرى وفتح جبهة جنوب لبنان ضد إسرائيل.

لكن هذا التقدير لم يمنع الجيش الإسرائيلي من الاستمرار في الاستعداد للمواجهة المقبلة ورسم سيناريوات عدة لها تستند الى دروس حرب يوليو 2006 ضد لبنان، والمواجهات العسكرية ضد حركة «حماس».

(خلال تلك الفترة) عمليات «الرصاص المصهور» 2008، و«عمود السحاب» 2012 و«الجرف الصامد» 2014 وفي سياق استعدادات الجيش الإسرائيلي للحرب المقبلة مع الحزب، هناك احتمال إقدام الحزب على عملية توغل بري مفاجئ داخل الأراضي الإسرائيلية من خلال شبكة أنفاق تمر تحت الخط الأزرق ورفع علم الحزب لوقت ما عليها مما يشكل إنجازا رمزيا لا يستهان به قبل الانسحاب منها.

وهناك أيضا لجوء الحزب الى استخدام طائرات من دون طيار، والقصف الصاروخي المكثف للمدن الكبرى ومراكز استراتيجية حساسة من أجل تعطيل الحياة الطبيعية ونشر الفوضى والذعر، واحتمال فتح جبهة ثانية في الجولان، وربما في غزة أيضا.

لكن هذه الاستعدادات الإسرائيلية والحديث الدائم عن تحول حزب الله القوة العسكرية الأساسية المعادية لإسرائيل في المنطقة وخصوصا بعد تفكك الجيشين السوري والعراقي، لا تحجب حقيقة أساسية أخرى هي أنه من الواضح اليوم أكثر من أي وقت مضى أن أي مواجهة مستقبلية بين الحزب وإسرائيل لا يمكن أن تأتي خارج استراتيجية إيرانية حيال إسرائيل.

والتخوف من ان تلجأ إسرائيل الى افتعال مواجهة عسكرية مع حزب الله كي تصفي حساباتها مع إيران.

تقرير إخباري

الفيدرالية في لبنان: لماذا تطرح في دوائر مسيحية؟

بيروت: عاد حديث الفيدرالية الى التداول في الفترة الأخيرة داخل المعسكر المسيحي ومن دون تنسيق بين مكوناته. البداية كانت مع العماد ميشال عون الذي طرح الفكرة ولوح بالفيدرالية كورقة تفاوضية وسقف سياسي مرتفع قبل أن يتراجع عنها ويقول إن الفريق الآخر يدفعه بهذا الاتجاه. العماد عون يسأل «عما ناله المسيحيون منذ عشرين عاما حتى اليوم، مشددا على أنه إذا لم نتمكن من تحصيل حقوقنا فلنلجأ الى نظام جديد. فإذا أرادوا الشراكة فليصلحوا الطائف وإذا كانوا لا يريدون الشراكة فلتكن إرادة ذاتية». ويقول عون: «نحن لم نقل أننا نريد الفيدرالية وإنما هم من يدفعوننا باتجاهها ويفرضونها علينا. وعلى كل هذا الطرح يحتاج الى توافق كل اللبنانيين عليه».

بعد ذلك برز خطاب رئيس الكتائب الجديد سامي الجميل الذي يقول «ما المانع من اعتماد الاتحادية التي تطبقها دول عديدة لإدارة تعدديتها، والاتحادية لا تعني التقسيم ولا تعني الفرز الطائفي وإنما تصون الأقليات وتحافظ على خصوصية كل منطقة».

النائب سليمان فرنجية رافض لفكرة الفيدرالية من أساسها وأي تكن التسمية المخففة لها: اتحادية أم لامركزية، ومقتنع بأن مستقبل المسيحيين ومصلحتهم في لبنان الواحد الموحد بعمقه العربي. وإذ رفض طرح الفيدرالية، لفت الى أنها «تأزيم للوضع وليست حلا كما يحاول البعض توصيفها»، سائلا «عن أي فيدرالية نتكلم؟ فيدرالية تبدأ من وادي شحرور وتنتهي بزغرتا؟ حينها ماذا أقول لابن عكار، لابن رميش ولابن زحلة وحتى لابن جزين؟ هل أقول له تهجر أو أطالبه بإلغاء نفسه؟». وأعلن «أننا لسنا مع الفيدرالية ولا مع إلغاء أحد، بل كنا ونبقى مع وحدة لبنان، ولا نعيش إلا بلبنان واحد. إذا كنا نحلم بالتقسيم فنحن نرتكب الخطأ مجددا لأننا كمسيحيين لا يمكننا القول لشريكنا إننا نرفض العيش معك، وفي هذه الحال هل يقبل بقائد للجيش ماروني أو بحاكم مصرف لبنان؟ فالهدف إعادة حقوق المسيحيين إنما الوسيلة خاطئة».

أما القوات اللبنانية، فإنها تستغرب خصوصا توقيت هذا الطرح في هذا الظرف غير المناسب لإعادة النظر في التركيبة اللبنانية، لأن ذلك يضعف المسيحيين ولا يقويهم. لذلك، فإن القوات اللبنانية مع تطبيق الطائف وتطويره قبل الحكم عليه بالفشل. وأما المطالبة بتغيير الطائف ونظام جديد فإن ذلك سيثير حفيظة الطوائف الأخرى وسيقودنا الى ما لا يمكن توقعه. في سياق عملية التطوير والتطبيق للطائف، هناك موضوع اللامركزية الموسعة الإدارية والمالية التي وردت بندا رئيسيا ولافتا في ورقة النوايا المبرمة بين القوات والتيار الوطني الحر.

في الواقع، مشروع الفيدرالية مطروح في دوائر وأوساط مسيحية سياسية وفكرية من بين مشاريع وخيارات أخرى. وتقول مصادر مواكبة ومطلعة على مجريات النقاشات وخلفيات هذا الطرح وظروفه: حتى بعد التوصل الى اتفاق الطائف الذي أصبح دستورا وواقعا سياسيا وسياسيا، ظل السؤال الهاجس المطروح عند المسيحيين هو أي لبنان نريد؟ ذلك أن التطبيق المتجزأ للطائف في ظل ميزان قوى داخلي غير متكافئ أيام الوصاية جعل المسيحيين يشكون خللا في التوازن وإجحافا في الحقوق وتراجعا في الدور والحضور، والنفوذ داخل الدولة والحكم.

ولم يظهر المسيحيون يوما رغبة أو إرادة سياسية في الخروج من الطائف وعليه، وإنما دعوا الى تطبيق كامل وصحيح للطائف بما يضمن ويحفظ الخصوصيات والتوازنات اللبنانية السياسية والطائفية، وطالبوا بتصحيح الوضع بدءا من إعادة النظر في صلاحيات رئاسة الجمهورية لجعلها متناسبة مع مسؤولياته، وصولا الى قانون الانتخابات الذي يؤمن المناصفة الفعلية.

يشكو المسيحيون من وضع غير طبيعي مستمر منذ 20 عاما ولم يطرأ عليه تغيير في السنوات العشر الأخيرة، أي تاريخ الخروج السوري من لبنان، ذلك أن «النظام» الذي تم تركيبه في لبنان على يد السوريين استمر «شغالا» ولم يلمس المسيحيون فارقا ملحوظا في وضعهم وطريقة التعاطي معهم، فتعاطت القيادات الإسلامية مع المكاسب والامتيازات التي حصلوا عليها أيام الوصاية على أنها دائمة لا ظرفية. كما ظهر ميل لدى هذه القوى الى الاستثمار في الخلافات المسيحية الى درجة أن القيادات والقوى المسيحية باتت مشرذمة وموزعة على المعسكرين السني والشيعي في إطار الفرز والاصطفاف بين فريقي 8 و14 آذار اللذين تقودهما قوتان شيعية (حزب الله) وسنية (تيار المستقبل).

لم تكن المفاجأة في تلويح قوى مسيحية أساسية بـ «الفيدرالية أو الاتحادية»، وإنما في التصدي الحاصل من جانب قوى متعددة على الساحة الإسلامية والتشكيك بدوافعه وأهدافه، من دون بذل أي جهد للوقوف على الظروف والدوافع التي أملت على المسيحيين الاندفاع في اتجاه هذا الطرح، وهذه قراءة سياسية تختصر نظرة شريحة واسعة عند المسلمين المتوجسين من طرح الفيدرالية، تقول هذه القراءة: لقد مرت على لبنان حرب أهلية ضروس استمرت خمسة عشر عاما، وما زال البلد يحصد نتائجها حتى اليوم، وطرحت خلالها مشاريع تقسيمية تحت غطاء «الفدرلة»، وتبين أنها مشاريع غير قابلة للحياة، فعاد وتوحد البلد ولو «على زغل»، تحت راية اتفاق الطائف. كان يمكن للبنانيين البحث في هذا الموضوع لو توفرت للبنان ظروف مختلفة، أهمها المساحة الجغرافية الواسعة والتعدد العرقي وعجز الدولة المركزية عن احتواء أطرافه. أما أن يكون لبنان محكوما بالطوائف ونظامها السياسي، فهذا يعني بلا تردد «فيدرالية الطوائف»، فهل تخدم هذه الفيدرالية المسيحيين خاصة، واللبنانيين عامة؟ ان التمعن في التوزيع الطائفي في لبنان كفيل باستنتاج عواقب الفيدرالية. فالمسيحيون يشكلون غالبية عظمى في منطقة جبل لبنان، خاصة المتن وكسروان وجبيل والبترون وزغرتا وبشري، لكنهم يتوزعون كأقليات في المناطق الأخرى، شمالا وبقاعا وجنوبا. فما هو مصير هؤلاء في «ولاية إسلامية» غير التهجير أو العيش على نظام شبيه بالذمية؟ وهل يعتقد الحالمون بولاية مسيحية في لبنان أنها ستسلم أو تعقد صلحا مع «دولة الخلافة الاسلامية» التي تطرق أبواب المنطقة؟ أم أنهم يتوهمون بأن الغرب سيحمي ويضمن سلامة «مونت كارلو» الجديدة على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط؟

الأوساط المسيحية في تعليقها على هذا الموقف الرافض والقلق تعتبره منفعلا ومبالغا به وغير مبرر للأسباب التالية:

1 ـ الفيدرالية معتمدة على نطاق واسع في 45 دولة حتى الآن. في دول أوروبية وغربية وحتى دول عربية مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي النموذج الواضح والناجح للنظام الاتحادي الفيدرالي.

2 ـ عندما يتوجه لبنان صوب «اللامركزية الموسعة» لا يكون يمشي عكس التيار وإنما مع التيار الجارف في المنطقة المتجهة الى أنظمة فيدرالية ولامركزية تختلف في التفاصيل والتطبيقات تبعا لاختلاف المعطيات والوقائع في كل بلد.

3 ـ المجتمع اللبناني هو مجتمع تعددي يتكون من طوائف لها أوضاعها وخصوصياتها، والنظام اللبناني هو نظام طائفي في الممارسة والأعراف التي لها قوة الدستور والقوانين. وهذا النظام هو في الواقع وعلى مستوى قمة السلطة «فيدرالية طوائف» يجب أن تستكمل باللامركزية الإدارية والمالية، ولا نقول «فيدرالية مناطق» ولا نقول أيضا «لامركزية سياسية»، لأن لبنان بمساحته الصغيرة وتداخل مكوناته ليس مناسبا لهذا النوع، وإنما يجب البحث عن نظام لامركزي يناسبه واقعا وحجما ومقومات.

4 ـ اللامركزية الإدارية والمالية هي في أساس وصلب الإنماء المناطقي المتوازن الذي نص عليه اتفاق الطائف أيضا، وهي السبيل للحد من هذا التفاوت بين ما تدفعه مناطق معينة وما تحصل عليه من الدولة، ولردم هذه الفجوة في العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات المناطقية المحلية التي يجب أن تعطى إدارة ذاتية.

5 ـ الفيدرالية أو الاتحادية هي الوجه الآخر للامركزية الموسعة ولا تتعارض مع اتفاق الطائف الذي نص صراحة عليها ولم تشق طريقها الى التنفيذ، ولو طبقت لوفرت الكثير من المشاكل وبددت الكثير من الهواجس.